الشمس كذا في فتح القدير ونقل في شرح الدرر كراهة الطهارة بالماء
الشمس كذا في فتح القدير ونقل في شرح الدرر كراهة الطهارة بالماء الشمس
عند ابي الحسن الكرخي من اصحابنا وعند الشافعي رحمهما الله تعالى وقال والدي
رحمه الله تعالى وله بكره بما قصد تشميسه وبه قال مالك واحمد وقيل يكره وبه
قال الشافعي اه ومنها النظر الى العورة لغير حاجة ومنها المضمضة والا
ستنشاق باليسار ومنها ترك المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين من
غير عذر ومنها الاستعانة بالغير في الوضوء الا عند العجز ومرماقيه ومنها
التكلم حالة التوضي وعند الاغتسال ومنها القاء البول والغائط في الماء
الجاري كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى وسبق في الاستنجاء تخريج ذلك وفي هذا
القبيل المساقط التي في دمشق وغيرها على المياه الظاهرة الجارية يكره
البول والتغوط فيها بخلاف المساقط التي على المياه النجسة او المياه
الطاهرة اذا جرت على النجاسة لتذهب بها فلا كراهة في ذلك ومن
المناهي ان ينفخ في الماء ومنها ان يكشف عورته الا لماء يدعه ومنها
ان يبقى فاهه وعينيه تغميضا شديدا بان تتكمم حمرة الشقيق ومحاجر
العينين ومنها التوضي بفضل ماء المراة ومنها الوسوسة وقد تقدم الكلام
عليها ومنها ان يستخلف الرجل لنفسه اناء يتوضاء منه ولا يتوضاء منه
غيره كذا في فتح القدير من باب المياه ومنها الزيادة في المسح على الممسوحة
واحدة كذا ذكره والدي رحمه الله تعالى اقول وقد اخل الخصر رحمه الله تعالى
بنواقض الوضوء ولا باس ان نذكرها فنقول ينقض الوضوء ظهور
النجاسة على راس السبيلين وان لم تسل وسيلانها من غير السبيلين
اي ما يظهر والريح والدودة والحصاة من الدبر والريح من قبل المنفذات
لا من قبل غيرها والذكر ولا دودة من جرح او اذن او انف ولا لحم تستقط

من

من جرح وذكر والدي رحمه الله تعالى قال ولو دعف قليلا ولم يسل لم
ينقض وضوءه ولو انتشر فسقطت منه كتلة دم لم تنقض وضوءه
وان قطرة قطرة دم انتقض ولو دخل الماء الجرح ثم خرج لا ينقض في الخلاصة
جرح ليس فيه شيء من الدم والقيح دخل صاحبه الحمام فدخل الماء الجرح فخرج
منه الماء وسال لا ينقض الوضوء على هذا لو انغمس في الماء او استعط فوصل
الماء انفه ووصل الى راسه ثم مكث فيه ما مكث ثم سال من اذنه او انفه
لا ينقض الوضوء وكذا اذا اصاب دهنا وبقي فيه يوما ثم سال وان خرج من
الفم فقلس وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا وضوء عليه ولو خرج من الدبر
ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى وهو اختلاج لا وضوء عليه وفي فتح القدير واذا
تبين الخنثى انه امراة فذكره كالجرح او رجل فرجه كالجرح والمجبوب اذا
ظهر بوله من موضع الجب ان كان يقدر على امساكه متى شاء نقض والا فلا حتى
يسيل لانه كالجرح ولو مص القراد فامتلا ان كان صغيرا لا ينقض كالوصي
الذباب وان كان كبيرا ينقض لكمية العلقة وفي التنوير من النواقض وكذا
علقة مصت عضوا وامتلأت من الدم ومثلها القراد ان كان كبيرا يخرج
منه دم مسفوح والا لا كبعوض وذباب اه وفي معنى ذلك القحصة اذا
وضعت فوق الكي فامتلأت قيحا او صديدا فان كانت بحيث لو عصرت
تقطر منها الرطوبة التي تشربها تنقض الوضوء بمنزلة القراد اذا مص
العضو واذا كانت بحيث لو عصرت لا يسيل منها شيء لا تنقض وهذا
اذا كانت رطبة فان يبست بعد نشو بها اعتبر ذلك بغلبة الظن و
للشيخ حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى رسالة في عدم نقضها للوضوء
سماها الاحكام الخفا الملخصة من حكم ما في الحصة بناها على اعتبار السيلان
فتبقى نقضه من النقض وهو ضعيف كما لا يخفى على الفقيه ولي رسالة
في عدم النقض ايضا من طريق آخر وفي شرح الكنز لابن الحلبي

Copyright King Saud University